شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

دور الامتثال والشفافية في حماية السيولة المالية

عبد الله عبادة

12 شباط 2026

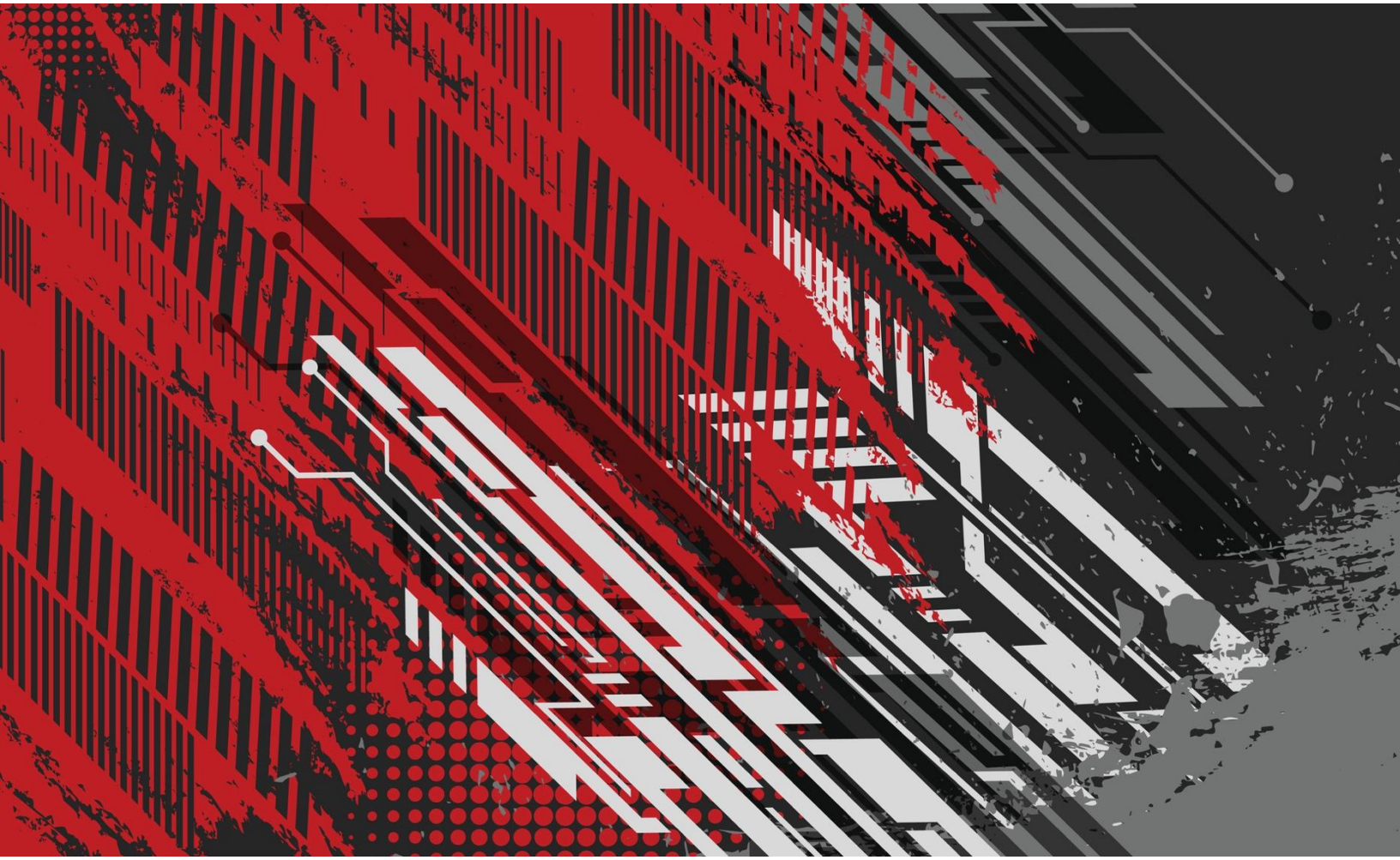

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

دور الامتثال والشفافية في حماية السيولة المالية

مقدمة:

تكشف البيانات المتاحة عن فجوة هائلة بين الأرصدة الدفترية والأرصدة الفعلية في المصارف الحكومية الكبرى، بينما تغيب التقارير المالية الرسمية والدورية التي من المفترض أن تنشرها الجهات المعنية وفقاً للقانون.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل للعلاقة بين الامتثال للمعايير الرقابية والشفافية المالية من جهة، وحماية السيولة المصرفية من جهة أخرى. فتجادل هذه الورقة ان غياب الشفافية يؤدي إلى ضعف الرقابة مما يفاقم أزمة السيولة ويقوض الثقة في النظام المصرفي، وهي الركيزة الأساس لاستقراره.

القطاع المالي والقطاع المصرفي و الفرق بينهما:

من المهم في البداية التمييز بوضوح بين القطاع المالي والقطاع المصرفي، حيث يُلاحظ خلط بينهما في كثير من التحليلات:

القطاع المالي:

التعريف: يشمل جميع المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية، بما في ذلك المصارف، شركات التأمين، أسواق الأوراق المالية، وشركات الصرافة.

الإشراف: تخضع مكوناته لجهات إشرافية متعددة (البنك المركزي، هيئة الأوراق المالية، هيئة التأمين).

الإطار القانوني: يحكمه مجموعة من القوانين المختلفة حسب كل قطاع فرعي.

القطاع المصرفي:

التعريف: جزء من القطاع المالي، يقتصر على المصارف التي تقبل الودائع وتقدم القروض وتدير المدفوعات.

الإشراف: يخضع بشكل أساسي لإشراف البنك المركزي العراقي.

الإطار القانوني: يحكمه قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.

هذا التمييز ضروري لفهم مسؤوليات كل جهة في الإشراف والرقابة، وتحديد مصدر المشكلات بدقة. فأزمة السيولة الحالية تتعلق بشكل أساسي بالقطاع المصرفي، وتحديداً المصارف الحكومية، مع تأثيرات على القطاع المالي الأوسع.

النظام المصرفي العراقي: نظرة تاريخية وواقع الشفافية:

مصرف الرافدين: عميد المصارف العراقية

تأسس مصرف الرافدين في بغداد عام 1941، وهو أقدم مصرف في العراق وأحد أقدم المصارف في الشرق الأوسط. مر المصرف بمراحل تطور مهمة، خاصة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حيث شهد عمليات دمج متعددة مع مصارف أخرى، وصولاً إلى عام 1974 حين أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق بعد توحيد جميع المصارف التجارية تحت مظلته.

بيانات مصرف الرافدين الرئيسية:

- رأس المال: 400 مليار دينار عراقي (تم زيادته من 100 مليار في عام 2015)
- عدد الفروع: 168 فرعاً داخل العراق، بالإضافة إلى فروع خارجية في عدة دول
- عدد الحسابات: أكثر من 8 ملايين حساب مصرفي
- حجم الودائع الدفترية: 27 ترليون دينار عراقي
- الحصة السوقية: يستحوذ على نحو 65% من السوق المصرفية الحكومية
- الأرباح السنوية: تراجعت بشكل حاد في السنوات الأخيرة بسبب أزمة السيولة

مصرف الرشيد: الشريك الحكومي الثاني:

تأسس مصرف الرشيد في عام 1988 بموجب القانون رقم 52، ليكون المصرف الحكومي التجاري الثاني في العراق.

بيانات مصرف الرشيد الرئيسية:

- رأس المال: 300 مليار دينار عراقي
- عدد الفروع: 121 فرع
- حجم الودائع الدفترية: 6 ترليون دينار عراقي
- الحصة السوقية يستحوذ على نحو 25% من السوق المصرفية الحكومية.

المشاكل الداخلية والتخلف التكنولوجي في المصارف الحكومية:

تعاني المصارف الحكومية العراقية من عدة مشاكل داخلية تفاقم أزمة السيولة وتعيق الشفافية:

1. تداخل الصلاحيات:

غموض في تحديد المسؤوليات بين وزارة المالية (المالك) والبنك المركزي (المشرف)

تدخل وزارة المالية في القرارات التشغيلية للمصارفغياب الاستقلالية الإدارية اللازمة لاتخاذ قرارات مهنية

2. **ضعف الحوكمة المؤسسية:**

- غياب معايير واضحة للشفافية والإفصاح
- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية
- عدم وجود مجالس إدارة مستقلة ومؤهلة.

واقع الشفافية في النظام المصرفي العراقي:

يتسم النظام المصرفي العراقي بضعف الشفافية المالية، حيث:

- تأخر نشر التقارير المالية: آخر تقرير مالي كان لشهر تشرين الثاني، وبعد مضي خمسة أشهر لم تنشر وزارة المالية بيانات شهر كانون الأول لعام 2024, وهوه ما يضعف القدرة على التقييم المبكر للمخاطر .

- صعوبة الوصول للمعلومات: يواجه الباحثون والمتابعون صعوبة كبيرة في الحصول على البيانات المالية الأساسية.

- غياب الأرقام الرسمية: عدم وجود أرقام رسمية حديثة حول الرصيد الدفتري والفعلي للمصارف الحكومية.

عدم وجود مدقق قانوني مستقل: غياب التدقيق المستقل للبيانات المالية يقوض مصداقيتها.

الإطار القانوني للشفافية المالية والسيولة المصرفية:

قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019 المعدل يعتبر قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019 المعدل الإطار القانوني الرئيسي الذي ينظم الشفافية المالية في العراق. يتضمن القانون عدة مواد تلزم وزارة المالية والجهات الحكومية الأخرى بنشر البيانات المالية والتقارير الدورية بشكل منتظم وشفاف.

المادة 10 (د):

تلزم وزارة المالية بإعداد "تقارير وجداول تفصيلية عن المديونية الداخلية والخارجية والودائع الحكومية وودائع الشركات والصناديق والسياسات الضريبية والايرادات المتوقعة..."

المادة 50 (أولاً):

"تلتزم وحدات الانفاق كافة بالمبادئ والمعايير الاساسية لشفافية الموازنة العامة والافصاح عن اليات جمع وانفاق الاموال العامة وقيامها بتوفير ما يكفي من بيانات ومعلومات ووثائق وتقارير عن نشاطاتها المالية والادارية (السابقة والحالية والمستقبلية) بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب ونشرها على مواقعها الالكترونية."

المادة 50 (ثانياً):

تحدد بالتفصيل المواضيع التي يجب نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، بما في ذلك التقارير الشهرية عن تنفيذ الموازنة والبيانات المالية الأولية كل 4 أشهر.

الاحتياطي القانوني مقابل رأس المال:

من المهم التمييز بين الاحتياطي القانوني ورأس المال في المصارف، وهو تمييز غالباً ما يغيب في النقاشات العامة:

رأس المال:

- التعريف: الأموال التي يضعها المساهمون (في هذه الحالة الحكومة) لتأسيس المصرف.
- الوظيفة: يمثل الضمان الأساسي لحقوق المودعين والدائنين.
- الملكية: يعود للمساهمين (وزارة المالية في حالة المصارف الحكومية).
  - مصرف الرافدين: 400 مليار دينار عراقي.
  - مصرف الرشيد: 300 مليار دينار عراقي.

الاحتياطي القانوني:

- لتعريف: نسبة من الودائع يلزم البنك المركزي المصارف بالاحتفاظ بها كسيولة.
- الوظيفة: ضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.
- الملكية: يعود للمودعين وليس للمصرف أو الحكومة.
- النسبة: يحددها البنك المركزي العراقي (عادة بين 15-20% من إجمالي الودائع).

أن اقتراض وزارة المالية من الاحتياطي القانوني للمصارف يثير إشكاليات قانونية ومصرفية جدية, كونه يتعلق بأموال مخصصة لضمان سيولة المصرف وحماية حقوق المودعين, وليس لتمويل النفقات العامة.

القوانين المتعلقة بالسيولة المصرفية والاقتراض:

تنص المادة 6 (رابعاً) من قانون الإدارة المالية الاتحادية على أنه "لا يجوز أن يزيد العجز في الموازنة التخطيطية على 3% من الناتج المحلي الإجمالي"، مما يضع حدوداً قانونية على الاقتراض والعجز المالي.
كما تنظم قوانين البنك المركزي العراقي والمصارف نسب الاحتياطي القانوني التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين.

الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي:

على الرغم من وجود إطار قانوني متكامل للشفافية المالية والسيولة المصرفية، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي:

- عدم الالتزام بنشر التقارير: لا تلتزم وزارة المالية والمصارف الحكومية بنشر التقارير المالية في مواعيدها المحددة.
- تجاوز الحدود القانونية للاقتراض: تتجاوز الحكومة الحدود القانونية للاقتراض من المصارف، مما يؤثر سلباً على سيولتها.
- ضعف الرقابة: ضعف دور الجهات الرقابية في ضمان التزام المؤسسات المالية بالقوانين واللوائح.

دور البنك المركزي واستقلاليته عن وزارة المالية:

أهمية استقلالية البنك المركزي

من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها في معالجة أزمة السيولة وتعزيز الشفافية هي ضرورة استقلالية البنك المركزي العراقي عن وزارة المالية، خاصة في إشرافه على المصارف الحكومية:

1. الفصل بين الملكية والإشراف:

وزارة المالية يمكن أن تكون المالك للمصارف الحكومية لكن الإشراف والرقابة يجب أن تكون حصراً للبنك المركزي هذا الفصل ضروري لمنع تضارب المصالح.

2. تعزيز الحوكمة المؤسسية:

تعيين مجالس إدارة مستقلة ومؤهلة للمصارف الحكومية .وضع معايير واضحة للشفافية والإفصاح وتطبيق نظم رقابة داخلية فعالة.

3.تطبيق معايير موحدة:

إخضاع المصارف الحكومية لنفس معايير الرقابة والإشراف المطبقة على المصارف الخاصة
عدم منح استثناءات للمصارف الحكومية في متطلبات السيولة والاحتياطي.

الوضع الحالي وإشكالية تداخل الصلاحيات:

حالياً، هناك تداخل كبير في الصلاحيات بين وزارة المالية والبنك المركزي فيما يتعلق بالمصارف الحكومية:
- وزارة المالية تتدخل في القرارات التشغيلية للمصارف الحكومية
- البنك المركزي لا يمارس دوره الرقابي بشكل كامل على المصارف الحكومية
- غياب آليات واضحة للتنسيق بين الجهتين.

هذا التداخل في الصلاحيات يضعف الشفافية ويقوض الرقابة الفعالة، مما يسهم في تفاقم أزمة السيولة.

نافذة بيع العملة: دورها وتأثير إيقافها في ظل غياب الشفافية:

نشأة وآلية عمل نافذة بيع العملة:

تأسست نافذة بيع العملة (المعروفة أيضاً باسم "مزاد الدولار") في العراق عام 2004، كآلية رئيسية لتنظيم سوق الصرف الأجنبي وتلبية احتياجات الاقتصاد من العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي. اعتمد البنك المركزي العراقي على هذه الآلية لبيع الدولار للبنوك والمصارف والشركات التجارية بهدف تمويل تجارتها وتعاملاتها الخارجية. كانت النافذة تبيع يومياً ما يقدر بنحو 200 مليون دولار، وكان الهدف المعلن منها هو الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ومنع المضاربات في سوق العملة.

قرار إيقاف نافذة بيع العملة وغياب الشفافية:

في الأول من يناير/كانون الثاني 2025، أوقف البنك المركزي العراقي العمل بالمنصة الإلكترونية المعتمدة لبيع الدولار. جاء هذا القرار بعد سلسلة من الإجراءات والتغييرات التي بدأت في عام 2024، وكان الهدف المعلن هو تحديث آليات التحويل المالي في العراق بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومع ذلك، اتسم قرار إيقاف نافذة بيع العملة بغياب الشفافية من عدة جوانب:

- غياب البيانات حول التأثير المتوقع: لم تنشر الجهات المعنية دراسات أو بيانات حول التأثير المتوقع لإيقاف النافذة على السيولة في المصارف.
- عدم وضوح آليات التنفيذ: لم تكن آليات تنفيذ البدائل المقترحة واضحة للمصارف والمتعاملين.

تأثير إيقاف نافذة بيع العملة على السيولة في ظل غياب الشفافية:

أدى إيقاف نافذة بيع العملة، في ظل غياب الشفافية، إلى تفاقم أزمة السيولة في المصارف العراقية من عدة جوانب:

1. تقييد الوصول للدولار: أدى إيقاف النافذة إلى تقييد وصول المصارف العراقية للدولار، مما أثر على قدرتها على تلبية احتياجات السحب.

2.ارتباك السوق: أدى غياب الشفافية في تنفيذ القرار إلى ارتباك في السوق الموازية وارتفاع في سعر صرف الدولار.

3. محدودية المصارف المؤهلة: من بين 60-70 مصرفاً عراقياً، كان هناك خمسة مصارف فقط لديها علاقات مع بنوك مراسلة، مما خلق ضغطاً كبيراً على هذه المصارف.

4. تأخر تفعيل البدائل: أدى غياب الشفافية في آليات تنفيذ البدائل إلى تأخر تفعيلها، مما فاقم أزمة السيولة.

لو كان هناك شفافية أكبر في قرار إيقاف نافذة بيع العملة، من خلال الإعلان المسبق عن البدائل وآليات تنفيذها، ونشر دراسات حول التأثير المتوقع، لكان من الممكن تخفيف حدة الأزمة وتقليل الارتباك في السوق التي حدث في ذلك الوقت .

الفجوة بين الأرصدة الدفترية والفعلية: أزمة سيولة مخفية بغياب الشفافية

حجم الفجوة وأبعادها تكشف البيانات المتاحة عن وجود فجوة هائلة بين الأرصدة الدفترية للودائع والأرصدة الفعلية المتوفرة في مصرفي الرافدين والرشيد:

المصرف	الرصيد الدفتري	الرصيد الفعلي	الفجوة	نسبة الرصيد الفعلي الى الدفتري
الرافدين	27	3	24	%11.1
الرشيد	6	0.3	5.7	%5
المجموع	33	3.3	29.7	%10

الجدول رقم : 1 مقارنة الأرصدة الدفترية والفعلية بالترليون دينار عراقي من اعداد الباحث

هذه الأرقام تعني أن مصرف الرافدين يفتقر إلى 88.9% من ودائعه المسجلة دفترياً، بينما يفتقر مصرف الرشيد إلى 95% من ودائعه. وهي نسب مقلقة للغاية تشير إلى أزمة سيولة حادة في هذين المصرفين الحكوميين الكبيرين.

لعب غياب الشفافية دوراً محورياً في إخفاء حجم أزمة السيولة الحقيقي:

1. تأخر اكتشاف المشكلة: أدى عدم نشر البيانات المالية الدورية إلى تأخر اكتشاف الفجوة بين الأرصدة الدفترية والفعلية.

2. **صعوبة التحقق من الأرقام:** في ظل غياب البيانات الرسمية، يصعب على الباحثين والمتابعين التحقق من حجم الفجوة الحقيقي.

3. **إخفاء أسباب الفجوة:** ساهم غياب الشفافية في إخفاء الأسباب الحقيقية للفجوة، سواء كانت اقتراض الحكومة أو استثمارات غير سائلة .

4. تضليل المودعين: أدى عدم الإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي للمصارف إلى تضليل المودعين حول سلامة ودائعهم. لو كان هناك التزام بالشفافية المالية ونشر البيانات الدورية، لكان من الممكن اكتشاف الفجوة في مراحلها المبكرة واتخاذ إجراءات لمعالجتها قبل أن تتفاقم.

اقتراض الحكومة من المصارف وغياب الشفافية:

تشير المعلومات المتاحة إلى أن طبيعة العلاقة بين وزارة المالية والمصارف الحكومية كان لها تأثير في تطوير ازمة السيولة , وذلك من خلال :

1. الاقتراض المباشر من المصارف:

اقترضت وزارة المالية مايقرب من 2 ترليون دينار من مصرف الرافدين و 1.5 ترليون دينار من مصرف الرشيد, وتشير المعلومات الى ان جزاً من هذا الاقتراض تم من الاحتياطي القانوني , أي من ودائع المواطنين الوزارات. ان غياب الشفافية حول حجم هذه القروض وشروطها يجعل من الصعب تقييم تأثيرها الحقيقي على سيولة المصارف.

2. عدم سداد القروض:

طالب المصرفان الوزارة بسداد هذه الديون.

جاء الرد من الوزارة بعدم توفر السيولة اللازمة للسداد.

الأمانات الضريبية: مؤشر على غياب الشفافية:

من القضايا المهمة التي تعكس غياب الشفافية في الإدارة المالية هي قضية الأمانات الضريبية:

ما هي الأمانات الضريبية؟

مبالغ تحتفظ بها الدولة كضمان لحين البت في قضايا ضريبية معينة

يفترض إعادتها لأصحابها بعد تسوية القضايا الضريبية أو مرور فترة التقادم (5 سنوات).

قرار مجلس الوزراء وتصريحات وزيرة المالية:

أصدر مجلس الوزراء العراقي في جلسته الاعتيادية الـ15 بتاريخ 2025/4/15 القرار رقم (294) لسنة 2025 نص القرار على تخويل وزيرة المالية صلاحية سحب مبالغ الأمانات الضريبية التي لم يمضِ عليها خمس سنوات والبالغة 3.045 ترليون دينار (نحو 2.31 مليار دولار).
الهدف المعلن هو تمويل وتسديد رواتب شهر أبريل والأشهر اللاحقة المبالغ مودعة في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي (70019) ينص القرار على إجراء "التسوية النقدية شهرياً عند المطالبة بها، عن طريق عكس مبلغ الأمانات من الإيرادات المستحصلة فعلياً شهرياً عند إجراء التحاسب الضريبي".

تبرير وزارة المالية:

أوضحت وزيرة المالية العراقية أن "الإجراء طبيعي لتعظيم إيرادات الموارد والسيطرة عليها بأنواعها كافة" أشارت إلى أن "أغلب المكلفين بدفع الضرائب لا يراجعون الدوائر لاستكمال ما بذمتهم من التحاسب الضريبي، بهدف التهرب من الضريبة المفروضة" أكدت أن "المبالغ المتبقية كافة تُعكس في هذا الحساب بعد إكمال التحاسب الضريبي كإيراد نهائي للخزينة العامة للدولة (إيرادات ضريبية)" ذكرت أن "الوزارة لديها قوائم بأسماء وأعداد وقيمة مبالغ المكلفين بدفع الضرائب، وكذلك الشركات التي بذمتها أموال في الهيئة العامة للضرائب ودائرة المحاسبة، للرجوع إليها في حال مراجعة الهيئة من قبل المكلفين".

الإشكاليات من منظور الشفافية:

1.الإطار القانوني: على الرغم من وجود قرار من مجلس الوزراء، تبقى هناك تساؤلات حول مدى توافق هذا الإجراء مع القوانين المالية الأساسية التي تنظم استخدام الأمانات.
2.الإفصاح المتأخر: لم يتم الإعلان عن هذا الإجراء بشكل استباقي، بل جاء التوضيح بعد إثارة الموضوع في وسائل الإعلام.
3.آلية التسوية: لم يتم توضيح التفاصيل الفنية لآلية "التسوية النقدية" وكيفية ضمان توفر الأموال عند مطالبة أصحابها بها.
4.الشفافية مع المكلفين: لم يتم توضيح ما إذا كان قد تم إخطار أصحاب هذه الأمانات بالتصرف في أموالهم.

الأسئلة المهمة التي تبقى دون إجابة واضحة:

1.هل تم نشر قوائم المكلفين وقيم الأمانات الضريبية بشكل يمكن التحقق منه؟

2.ما هي الضمانات المالية لتوفير هذه المبالغ في حال مطالبة أصحابها بها قبل تحصيل "الإيرادات المستحصلة فعلياً"؟

3.هل هناك تقارير دورية منشورة حول حجم المبالغ المسحوبة والمعادة من هذه الأمانات؟

غياب الإجابات الواضحة على هذه الأسئلة، رغم وجود قرار رسمي وتصريحات من وزيرة المالية، يعكس الفجوة بين وجود الإجراءات الرسمية وبين الشفافية الكاملة في إدارة المال العام.

تأثير السياسات المالية غير الشفافة على السيولة:

تعكس هذه الإجراءات سياسات مالية خطرة من قبل وزارة المالية، تتفاقم في ظل غياب الشفافية:

1. الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل: لجوء الحكومة إلى الاقتراض من المصارف لتغطية نفقاتها الجارية، دون الإفصاح عن حجم هذا الاقتراض وتأثيره على السيولة.

2. استنزاف موارد المصارف: أدى اقتراض الحكومة من الاحتياطي القانوني للمصارف إلى إضعاف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، دون إعلام المودعين بهذه المخاطر.

3.تأخير الإصلاحات الهيكلية: تركيز الحكومة على الحلول قصيرة الأجل، مثل الاقتراض وسحب الأمانات، بدلاً من معالجة المشكلات الهيكلية في الاقتصاد والنظام المالي، مع عدم الشفافية حول خطط الإصلاح.

العلاقة بين الشفافية والسيولة والثقة في القطاع المصرفي:

كيف يؤدي غياب الشفافية إلى أزمة السيولة: العلاقة بين الشفافية والسيولة علاقة وثيقة ومباشرة، حيث يؤدي غياب الشفافية إلى أزمة السيولة من خلال عدة مسارات:

1. ضعف الرقابة وتسرب الأموال: غياب الشفافية يضعف آليات الرقابة الداخلية والخارجية ضعف الرقابة يسهل تسرب الأموال من خلال قرارات غير سليمة أو ممارسات فساد تسرب الأموال يؤدي مباشرة إلى نقص السيولة.

2. تأخر اكتشاف المشكلات: غياب الشفافية يؤخر اكتشاف مشكلات السيولة في مراحلها المبكرة التأخر في الاكتشاف يعني تفاقم المشكلة قبل البدء في معالجتها تصبح الحلول أكثر تكلفة وأقل فعالية.

3.فقدان الثقة وسحب الودائع: غياب الشفافية يقوض ثقة المودعين في النظام المصرفي فقدان الثقة يمكن أن يؤدي إلى سحب الودائع بشكل مفاجئ سحب الودائع يفاقم أزمة السيولة ويخلق حلقة مفرغة.

4.صعوبة جذب استثمارات جديدة: غياب الشفافية يقلل من جاذبية المصارف للمستثمرين صعوبة جذب استثمارات جديدة تحد من قدرة المصارف على تعزيز سيولتها تستمر أزمة السيولة وتتفاقم مع مرور الوقت.

أهمية الثقة في القطاع المصرفي:

الثقة هي الركيزة الأساسية لاستقرار أي نظام مصرفي، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشفافية:

1.الثقة أساس النظام المصرفي:

النظام المصرفي يقوم أساساً على ثقة المودعين المصارف تعمل بنظام الاحتياطي الجزئي، أي أنها لا تحتفظ بكل الودائع كسيولة استمرار عمل المصارف يعتمد على ثقة المودعين بأن أموالهم آمنة وقابلة للسحب عند الحاجة.

2.الشفافية تعزز الثقة:

نشر البيانات المالية الدقيقة والدورية يعزز ثقة المودعين الإفصاح عن المخاطر والتحديات يمنح المودعين صورة واقعية عن وضع المصرف الشفافية في التعامل مع الأزمات تقلل من حالة عدم اليقين وتمنع الذعر المصرفي

3. فقدان الثقة يؤدي إلى أزمات نظامية:

فقدان الثقة في مصرف واحد يمكن أن ينتقل بسرعة إلى المصارف الأخرى يمكن أن يؤدي إلى "هروب المودعين" وسحب الودائع بشكل جماعي قد يتسبب في انهيار النظام المصرفي بأكمله.

مقارنة مع الدول المجاورة في الشفافية المالية:

لفهم وضع العراق بشكل أفضل، من المفيد مقارنة مستويات الشفافية المالية مع الدول المجاورة في المنطقة:

المملكة العربية السعودية :مؤشر الشفافية: 53 نقطة (2024)

- نشر تقارير الميزانية العامة بشكل دوري إطلاق منصة "اعتماد" الإلكترونية لتعزيز الشفافية في المشتريات الحكومية.
- نشر تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) بشكل ربع سنوي.
- تطبيق رؤية 2030 التي تضمنت محوراً خاصاً بالشفافية المالية.

الإمارات العربية المتحدة: مؤشر الشفافية: 70 نقطة (2024)

- نشر البيانات المالية للمصارف بشكل ربع سنوي.
- تطبيق معايير بازل 3 للرقابة المصرفية
- إطلاق منصة "البيانات المفتوحة" لنشر البيانات المالية الحكومية
- تقارير دورية من مصرف الإمارات المركزي حول الاستقرار المالي.

قطر مؤشر الشفافية: 58 نقطة (2024)

- نشر تقارير الاستقرار المالي من مصرف قطر المركزي.
- تطبيق معايير الإفصاح الدولية في البورصة القطرية.
- إصدار تقارير دورية عن أداء صندوق الثروة السيادي.
- تطبيق نظام إلكتروني موحد للإبلاغ المالي.

الأردن مؤشر الشفافية: 47 نقطة (2024)

- نشر البنك المركزي الأردني تقارير شهرية عن الوضع النقدي.
- إطلاق بوابة الموازنة المفتوحة للاطلاع على تفاصيل الموازنة العامة.
- تطبيق قانون ضمان حق الحصول على المعلومات.
- نشر تقارير دورية عن الدين العام.
-

العراق في السياق الإقليمي مؤشر الشفافية: 23 نقطة (2024)

التحديات الخاصة:

- تأخر نشر التقارير المالية لأشهر عديدة.
- الفجوة الكبيرة بين الأرصدة الدفترية والفعلية في المصارف الحكومية.
- عدم وضوح آليات استخدام الأمانات الضريبية.
- ضعف الإفصاح عن تفاصيل القروض الحكومية من المصارف.

تظهر هذه المقارنة أن العراق يواجه تحديات أكبر في مجال الشفافية المالية مقارنة بمعظم دول الجوار، وتبرز الإمارات العربية المتحدة كنموذج إقليمي يمكن الاستفادة من تجربته في تعزيز الشفافية المالية والمصرفية.الفجوة بين العراق والممارسات الدولية تظهر مقارنة الوضع في العراق مع أفضل الممارسات الدولية فجوة كبيرة:

- تأخر نشر التقارير المالية: بينما تنشر الدول المتقدمة تقاريرها المالية في مواعيد محددة، يتأخر العراق في نشر هذه التقارير لشهور.
- صعوبة الوصول للمعلومات: لا توفر المؤسسات المالية العراقية منصات إلكترونية متطورة للوصول للبيانات المالية.
- غياب التفاصيل: لا تنشر المؤسسات المالية العراقية تفاصيل دقيقة عن وضعها المالي.
- ضعف آليات الرقابة: تفتقر العراق إلى آليات رقابة فعالة لضمان التزام المصارف بمتطلبات السيولة.

تداعيات أزمة السيولة وغياب الشفافية على الاقتصاد العراقي:

التأثير على الثقة في النظام المصرفي أدت أزمة السيولة وغياب الشفافية إلى تقويض ثقة المواطنين في النظام المصرفي العراقي: تفضيل الاحتفاظ بالنقد: يفضل الكثير من العراقيين الاحتفاظ بأموالهم في المنازل بدلاً من إيداعها في المصارف.

- انخفاض الودائع الجديدة: تراجع إقبال المواطنين على فتح حسابات مصرفية جديدة أو زيادة ودائعهم.
- اللجوء للقنوات غير الرسمية: زيادة الاعتماد على القنوات غير الرسمية للتحويلات المالية والادخار.

التأثير على الاستثمار والنمو الاقتصادي:

- تؤثر أزمة السيولة وغياب الشفافية سلباً على الاستثمار والنمو الاقتصادي:
- تراجع الائتمان المصرفي: انخفاض قدرة المصارف على تقديم القروض للشركات والأفراد.
- ارتفاع تكلفة التمويل: زيادة أسعار الفائدة على القروض نتيجة لنقص السيولة.
- باطؤ النمو الاقتصادي: تأثر النشاط الاقتصادي سلباً نتيجة لنقص التمويل وتراجع الثقة.

التأثير على الاستقرار المالي:

- تهدد أزمة السيولة وغياب الشفافية الاستقرار المالي في العراق:
- مخاطر التعثر المصرفي: زيادة احتمالية تعثر المصارف في الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين.
- انتقال العدوى: إمكانية انتقال المشكلات من مصرف إلى آخر في ظل غياب الشفافية.
- تآكل الاحتياطيات: استنزاف احتياطيات المصارف والبنك المركزي لمواجهة الأزمة.

حلول مقترحة لتعزيز الشفافية وحماية السيولة:

اولا:إصلاحات على مستوى الإطار القانوني والتنظيمي

1. **تعزيز استقلالية البنك المركزي:**

- إنشاء مجلس رقابي مستقل داخل البنك المركزي تكون مهمته مراقبة أي تدخلات سياسية أو مالية قد تؤثر على قراراته.
- وضع نص دستوري أو قانوني ملزم يجرّم صراحة تدخل الحكومة في عمليات الإشراف المصرفي اليومية.
- فصل إداري وهيكلي كامل بين الجهات المالكة (كوزارة المالية) والمُشرفة (البنك المركزي) من خلال عقود حوكمة وتفويضات قانونية.

2. **تطوير الإطار القانوني للشفافية:**

- اطلاق نظام رقمي مركزي للإفصاح المالي الإلزامي، يكون مربوطاً بالبنك المركزي ويراقب الامتثال بشكل فوري.
- ربط التراخيص المصرفية السنوية بشرط الالتزام بالشفافية –أي لا يتم تجديد رخصة البنك ما لم يلتزم بإفصاحاته.فرض عقوبات تدريجية مدروسة (غرامات، تجميد أنشطة، استبعاد من نظام المقاصة) على البنوك غير الملتزمة بالشفافية.

3. **تعزيز الحوكمة المؤسسية:**

الزام المصارف الحكومية بإخضاع إدارتها لمراجعة خارجية دورية من طرف ثالث مستقل دولياً
إنشاء هيئة مستقلة لتقييم الأداء السنوي لمجالس الإدارة تضم خبراء في الحوكمة من القطاعين العام والخاص.ربط الحوافز والمكافآت للمجالس التنفيذية بتحقيق مؤشرات الشفافية والمخاطر لا بالأرباح فقط.

ثانياً: الإصلاحات على مستوى السياسات والممارسات:

1. **تحسين الشفافية المالي**

- فرض الإفصاح الشهري عن بنود ميزانية محددة (كالمخاطر، الالتزامات الخارجية) وليس الاكتفاء بالإفصاح السنوي.

- نشر مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) للبنوك بشكل دوري للجمهور العام، مثل: نسب السيولة، القروض المتعثرة، نسب كفاية رأس المال.ربط المنصات الإلكترونية الخاصة بالبنوك بمنصة مركزية للبنك المركزي تنشر البيانات بشكل موحد.

2.تعزيز إدارة السيولة: تطوير أدوات سوقية مثل مزادات يومية للأموال قصيرة الأجل لضبط السيولة الفائضة أو العجز

التعريف العام	أدوات مالية يستخدمها البنك المركزي للتحكم بالسيولة قصيرة الأجل في النظام المصرفي.
عملية الريبو ((Repo	البنك المركزي يضخ سيولة للبنوك مقابل سندات ضمان، على أن تعاد الأموال بعد فترة قصيرة بفائدة بسيطة.
عملية الريبو العكسي (Reverse Repo)	البنك المركزي يسحب سيولة من البنوك مقابل إعطائها سندات مؤقتًا، لإعادة الأموال لاحقًا مع فائدة.
الهدف من العمليتين	تحقيق توازن بين عرض النقود والطلب عليها ومنع التضخم أو الركود النقدي.
المدة الزمنية	عمليات قصيرة الأجل: يومية، أسبوعية أو شهرية حسب احتياج السوق.
الجهات المشاركة	البنك المركزي (المنظم) + البنوك التجارية (المشاركة في المزادات).
الفائدة المتحققة	ضبط السيولة النقدية، استقرار أسعار الفائدة، دعم استقرار النظام المالي.
الشفافية	إعلان نتائج المزادات دوريًا لضمان وضوح السياسة النقدية أمام السوق والمستثمرين.

الجدول 2: عمليات مزادات الريبو والريبو العكسي(Repo & Reverse Repo) من اعداد الباحث

3. تفعيل اختبارات الضغط النقدي (Liquidity Stress Tests) للبنوك الحكومية وإعلان نتائجها للعامة.

تعريف الاختبارات	محاكاة لأزمات مالية مفاجئة لتقييم قدرة البنك على الصمود في حالات سحب السيولة.
الهدف الأساسي	ضمان مرونة البنوك الحكومية واستعدادها لأي أزمة نقدية محتملة
السيناريوهات المحتملة	سحب ودائع كبيرة، توقف التمويل الخارجي، انخفاض قيمة الأصول.
الجهات المسؤولة	البنوك الحكومية تنفذ، والبنك المركزي يراقب ويشرف.
المدة الزمنية	إعلان علني لتعزيز الشفافية والثقة، مع خطط تحسين للبنوك الضعيفة.
نتائج الاختبار	البنك المركزي (المنظم) + البنوك التجارية (المشاركة في المزادات).
الفائدة العامة	رفع جاهزية النظام المصرفي وتقوية الحوكمة المالية.

الجدول 3: اختبارات الضغط النقدي للبنوك الحكومية من اعداد الباحث

4. إنشاء وحدة مشتركة بين البنك المركزي وزارة المالية لتحديد حدود اقتراض الحكومة بما يتناسب مع السوق:

تعريف الوحدة المشتركة	جهة تنسيقية بين البنك المركزي ووزارة المالية لتنظيم اقتراض الحكومة من البنوك.
الهدف	ضبط حدود الاقتراض الحكومي بحيث لا تؤثر سلبًا على سيولة البنوك أو استقرار السوق.
وظائف الوحدة	تحديد سقف الاقتراض، تقييم تأثيره على السوق، متابعة التمويل العام.
آليات العمل	اجتماعات دورية، إعداد تقارير تحليلية، مؤشرات مالية واضحة.
الفوائد المتحققة	حماية السيولة المصرفية، منع التضخم، ضمان استدامة التمويل العام
الجهات المشاركة	وزارة المالية + البنك المركزي (دائرة الدين العام).

الجدول4: الوحدة المشتركة بين البنك المركزي ووزارة المالية من اعداد الباحث

الخاتمة

تظهر هذه الدراسة أن غياب الشفافية ليس مجرد مشكلة إدارية أو قانونية، بل هو عامل أساسي في تفاقم أزمة السيولة في النظام المصرفي العراقي. فالعلاقة بين الشفافية والسيولة علاقة وثيقة ومباشرة، وقد أثبت التحليل أن غياب الشفافية يضغف الرقابة ويزيد من احتمالات تسرب الموارد , الأمر الذي يفاقم ازمة السيولة ويقوض الثقة في النظام المصرفي .

الامتثال للمعايير الرقابية والشفافية المالية ليس ترفاً أو خياراً، بل هو ضرورة اقتصادية لحماية السيولة المالية واستعادة الثقة في النظام المصرفي العراقي. كما أن استقلالية البنك المركزي عن وزارة المالية في الإشراف على المصارف الحكومية تعد شرطاً أساسياً لضمان الرقابة الفعالة وتعزيز الشفافية.إن معالجة أزمة السيولة في المصارف العراقية تتطلب نهجاً شاملاً يجمع بين تعزيز الشفافية، وتحسين الحوكمة المؤسسية، وتطوير الأنظمة التكنولوجية، وتعزيز استقلالية البنك المركزي. وفي النهاية، فإن انعدام الشفافية يفقد الثقة، والثقة هي الركيزة الأساسية لأي نظام مصرفي مستقر وفعال.

المصادر والمراجع:

1.قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019 المعدل، الوقائع العراقية.

2.قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، الوقائع العراقية.

3.قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، الوقائع العراقية.

4.قرار مجلس الوزراء العراقي رقم 294 لسنة 2025 الصادر بتاريخ 2025/4/15 بشأن تخويل وزيرة المالية صلاحية سحب مبالغ الأمانات الضريبية.

5.تصريحات وزيرة المالية العراقية حول استخدام الأمانات الضريبية، نيسان/أبريل 2025.

6.تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2024.

7.البيانات المالية لمصرف الرافدين، الموقع الرسمي لمصرف الرافدين.

8.البيانات المالية لمصرف الرشيد، الموقع الرسمي لمصرف الرشيد.

9.تصريحات اللجنة المالية في البرلمان العراقي حول الأرصدة الدفترية والفعلية للمصارف الحكومية.

10.تقرير صندوق النقد الدولي حول القطاع المصرفي العراقي، 2024.

11.دراسة البنك الدولي حول الشفافية المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023.

12.تقرير مؤشر الموازنة المفتوحة، المنظمة الدولية للموازنة، 2023.

13.تقارير البنوك المركزية للدول المجاورة (السعودي، الإماراتي، القطري، الأردني)،

14.تقرير البنك الدولي حول الحوكمة والشفافية في منطقة الشرق الأوسط، 2024.

جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر

الكاتب: عبد الله عبادة: مهتم في الشأن الاقتصادي العراقي. بكلوريوس ادارة و اقتصاد جامعة بغداد. عمل في القطاع المصرفي لسنوات ويعمل الان في القطاع الخاص.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600